

تاريخ التوراة المصري في مملكة البحرين



أعدّه وكتبه

الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار وخبير في البنوك الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

التورق المصرفي في مملكة البحرين



دراسة توثيقية لنشأة منتج التورق وتطور آلياته
في المصارف الإسلامية البحرينية

أعدّه وكتبه

الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار وخبير في البنوك الإسلامية - مملكة البحرين

الطبعة الأولى: 1448هـ - 2026م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

المحتويات

4	المقدمة
6	محطات التورق في مملكة البحرين
7	الفصل الأول: نبذة فقهية عن التورق
8	المبحث الأول: مفهوم التورق
8	التورق لغةً واصطلاحاً
10	الفرق بين بيع العينة والتورق
12	المبحث الثاني: حكم التورق
12	المجيزون للتورق وجتہم
14	المانعون للتورق وجتہم
16	المبحث الثالث: التورق المنظم وقرارات المجمع والمعايير
21	الفصل الثاني: تجربتي في ابتكار منتج التورق لتمويل الأفراد
22	بيئة الصيرفة الإسلامية في البحرين وفكرة التورق
25	المبحث الأول: الآلية الأولى لتنفيذ التورق (المعادن الدولية)
27	المبحث الثاني: البحث عن سلعة محلية وفكرة التورق في الألماس
27	الزيارة الأولى: سوق الذهب في دبي (المصرف الشامل)
29	الزيارة الثانية: سوق الذهب في المنامة (بنك البحرين الإسلامي)
32	المبحث الثالث: التوعية والتثقيف بمنتج التورق
34	الفصل الثالث: تنفيذ التورق في مملكة البحرين
35	المبحث الأول: المصارف الإسلامية التي نفذت التورق
42	المبحث الثاني: ضوابط مهمة لتنفيذ التورق
44	المبحث الثالث: مستقبل التورق والبدائل المنافسة
46	الخاتمة
48	المصادر والمراجع

◆ المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن التورق من أكثر المنتجات المصرفية المطبقة في البنوك الإسلامية إثارةً للجدل، وذلك طوال الفترة الممتدة منذ ظهوره في مملكة البحرين عام 2000م إلى يومنا الحاضر. وقد بدأ التورق يُطبق في المملكة منتجاً تموالياً للأفراد، بقصد تغطية طلبات السيولة التي لم يكن لها منتج يلبيها في ذلك الوقت.

وفكرة التورق في الحقيقة كانت موجودة، ولكنها لم تكن على مستوى يُبرزها منتجاً متكاملًا، إلى أن جاء عام 2000م حين طُبّق التورق المصرفي في مملكة البحرين. وأعني بالمنتج المتكامل: تكامل الآلية والمستندات والعقود والإعلانات، ثم التنفيذ، ثم عرض المنتج على جمهور العملاء، مع ظهور الفتاوى الشرعية التي تجيز التورق المصرفي، رغم وجود فتاوى أخرى تمنعه وتحذر منه. فكانت مملكة البحرين من السباقين إلى تطبيق التورق منتجاً مصرفياً متكاملًا.

وقد مرّت تجربة التطبيق بعدة مراحل، تطوّر فيها التورق المصرفي إلى أن وصل إلى أفضل صور تنفيذه من حيث الالتزام الشرعي، وظهرت آليات تنفيذية أخرى جعلت منه أحد أهم المنتجات المصرفية الإسلامية.

ولن أتوسّع في تصنيف التورق المصرفي إلى منظّم وغير منظّم؛ لأننا نعمل في بنوك أساس عملها التنظيم والحيلة والتقليل من المخاطر والخسائر إلى أبعد حد، وهذا ما جعل التورق الناجح ضمن هذا الإطار. فلو تركّ التورق يُطبق بصورة عفوية لما صلح من الأساس أن يكون منتجاً منسجماً مع طبيعة عمل البنوك، التي تقوم على خطوات مدروسة ومعدّة وموثقة بالمستندات التي تحفظ حق البنك والعميل، وكل ذلك يتم من خلال تنظيم مدروس وتسلسل تُنفَّذ به خطوات العمل بما ينسجم مع ديناميكية البنك، وكأنّ كل قطعة توضع في مكانها الصحيح.

ومما يدعو إلى الفخر أن تكون المصارف الإسلامية في مملكة البحرين من أوائل من وضع ركائز هذا المنتج المصرفي، بل وضع آلياته وخطواته، ثم جاءت البنوك الإسلامية في الدول الأخرى لتستفيد من تجربتها.

ومنذ تنفيذ أول عملية تورق، وكانت - إن لم تخنّي الذاكرة - في عام 2000م، ولا أستطيع تحديد يومها وتاريخها بدقة، والتورق يسير في طريق النضج والتطور. وهذا الكتاب يوثق تطبيق التورق في مملكة البحرين

والمراحل التي مرّ بها خلال فترة امتدت لأكثر من خمسة وعشرين عاماً، كان لي فيها شرف المشاركة في تطبيق التورق المصرفي منذ النشأة إلى أن أصبح أداة تمويل مصرفية مهمة.

وأرجو أن يعذرني المخالفون، ولا سيما المعارضون للتورق، فرأيهم محل تقدير، ولكنني أميل إلى الرأي الذي يجيز التورق بالضوابط التي تضمن سلامة التنفيذ، وتضمن واقعية العملية وأنها بيوع حقيقية لا مجرد مستندات وإجراءات صورية؛ لأن التورق الحقيقي عملية شراء وبيع عبر عقود شرعية وحقيقية، ولا بد لكل عقد فيه أن يتوافر أركانه وشروطه ليكون صحيحاً تترتب عليه آثاره.

ويتضمن هذا الكتاب شرحاً لبداية التورق منذ كان فكرة إلى أن أصبح منتجاً تطبّقه البنوك الإسلامية في البحرين، ويبيّن المراحل التي مرّ بها، وهي مراحل عاينتها بتعبها وعنائها وتحدياتها، بدءاً بالآليات التي استُخدمت في تنفيذه أول الأمر، ثم يحدّد البنوك الإسلامية التي طبّقته. لقد بدأ التورق يُطبّق في مملكة البحرين - كما أشرت - عام 2000م، وكانت آليته في البداية تقوم بين أطراف ثلاثة، وكان البائع الأول وكيلاً عن المشتري في إعادة البيع لطرف ثالث، وكانت السلعة المستخدمة هي المعادن الدولية.

ثم تطوّرت الآليات إلى أن صدر معيار شرعي يضبط تنفيذ التورق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، اعتمد في نوفمبر 2006م⁽¹⁾، أي بعد نحو ست سنوات من تنفيذ أول عملية تورق نفّذها المصرف الشامل (الذي اندمج لاحقاً في بنك الإثمار)، وقد قلّل هذا المعيار من الاختلافات التي كانت محتدمة مع بداية تنفيذ التورق.

وسأبيّن في هذا الكتاب المراحل التي مرّ بها التورق المصرفي في مملكة البحرين، بعد نبذة عن مفهومه وتعريفه لغةً واصطلاحاً، والآراء الفقهية فيه، والفرق بينه وبين العينة، ثم أذكر تطبيقه في المصارف الإسلامية في البحرين، والضوابط المهمة لتنفيذه تنفيذاً صحيحاً، وأختم بذكر مستقبله في المصارف الإسلامية.

والله من وراء القصد

(1) المعيار الشرعي رقم (30): التورق، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، اعتمده المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (17) المنعقد في مكة المكرمة من 26 شوال إلى 1 ذي القعدة 1427هـ، الموافق 18-23 نوفمبر 2006م.

◆ محطات التورق في مملكة البحرين

قبل الدخول في التفاصيل، هذه أبرز المحطات التي مرّ بها التورق المصرفي في المملكة، وما واكبها من قرارات فقهية ومعايير شرعية:

2000	المصرف الشامل يطلق أول منتج تورق لتمويل الأفراد في البحرين بالمعادن الدولية عبر سوق لندن، بثلاثة أطراف.
2000	الانتقال إلى الألماس: زيارة تجار الألماس في سوق الذهب بدبي، وتطبيق تورق الألماس بأربعة أطراف مستقلة.
2003	المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي يقرر في دورته السابعة عشرة منع التورق المصرفي المنظم.
2006	بنك البحرين الإسلامي يعتمد تورق الألماس محلياً تحت مسمى «تسهيل» بعد زيارة سوق الذهب في المنامة.
2006	أيوفي تعتمد المعيار الشرعي رقم (30) للتورق في نوفمبر 2006م، بعد مضي ست سنوات من تنفيذ أول عملية تورق نفذها المصرف الشامل عام 2000م.
2009	مجمع الفقه الإسلامي الدولي يصدر القرار 179 (5/19) بالشارقة بمنع التورقين المنظم والعكسي.
2010	بنك الأسرة ينفذ أول عملية تورق لتمويل الأسر المنتجة، وبنك الإثمار يستكمل إعادة هيكلته باندماج المصرف الشامل فيه.
2011	مصرف السلام يطلق التورق للأفراد بعد فتوى هيئته الشرعية بتاريخ 23/10/2011م.
2022	انتقال أعمال الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الإثمار إلى مصرف السلام.
2025	القطاع المصرفي الإسلامي في البحرين يبلغ 67.1 مليار دولار (26.4% من القطاع المصرفي) في ديسمبر 2025م.

المصادر: شهادة المؤلف، ومصرف البحرين المركزي، وقرارات الجوامع الفقهية، والإفصاحات الرسمية للمصارف.

الفصل الأول

١

نبذة فقهية عن التورق

1 مفهوم التورق: لغةً واصطلاحاً

2 الفرق بين بيع العينة والتورق

3 حكم التورق: المجيزون والممانعون وأدلتهم

4 التورق المنظم وقرارات المجامع والمعايير الشرعية

◆ المبحث الأول: مفهوم التورق

يُعدّ تمويل السيولة في المصارف الإسلامية من أهم المطالب التي سعى كثير من الباحثين إلى معالجتها، وقد بقيت المصارف الإسلامية فترة طويلة لا تقدّم بدائل للتمويل النقدي أو التمويل الشخصي، إذ كانت تمول السلع والأصول فقط، بينما كانت طلبات التمويل النقدي - كتمويل الأفراد - مما لا تموله؛ لأن المصرف الإسلامي لا يستطيع تقديم السيولة مباشرة وأخذ ربح عليها مقابل التأجيل في السداد، لكون ذلك هو الربا المحرم.

ومع ذلك كانت هناك محاولات للخروج بصيغة شرعية قادرة على تغطية هذه الطلبات الكثيرة، إلى أن ظهر التورق منتجاً تقدّمه بعض المصارف الإسلامية، ومن هنا بدأ التورق يدخل قائمة الصيغ التمويلية إلى جانب المراجعة والإجارة والاستصناع وغيرها.

١ التورق لغةً

التورق مأخوذ من «الورق»، يقال: تورقت الناقة إذا أكلت الورق⁽¹⁾. والورق - بكسر الراء - هو الدراهم المضروبة من الفضة⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾⁽³⁾. ويطلق الورق على المال عموماً من دراهم وإبل وغير ذلك، والرقّة: الدراهم المضروبة، والهاء فيها عوض من الواو.

وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأئس رضي الله عنه حين وجهه إلى البحرين في فريضة الصدقة: «وفي الرقّة ربع العشر»⁽⁴⁾. وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت عن الخيل والريق، فهاتوا صدقة الرقّة»⁽⁵⁾، يريد الفضة والدراهم المضروبة منها. والمستورق: الذي يطلب الورق، والوراق: الرجل الكثير الورق. وقال أبو عبيدة: الورق الفضة، كانت مضروبة دراهم أو لا، وقيل: الذهب والفضة⁽⁶⁾.

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ورق).

(2) الصحاح، الجوهري، مادة (ورق)؛ ولسان العرب، مادة (ورق).

(3) سورة الكهف، الآية 19.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، رقم (1454).

(5) أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة، رقم (1574)، والترمذي، أبواب الزكاة، رقم (620)، وصححه الألباني.

(6) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ورق).

التورق اصطلاحاً

التورق ليس عقداً واحداً، وإنما هو آلية تجمع بين عقدي بيع منفصلين للوصول إلى نتيجة هي الحصول على النقد؛ وصورته أن يشتري شخص سلعة من بائع بثمن مؤجل، ثم يبيعها لطرف ثالث غير البائع، وعادةً بأقل مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد.

تعريف الموسوعة الفقهية

التورق: أن يشتري سلعةً نسيئةً، ثم يبيعها نقداً - لغير البائع - بأقل مما اشتراها به؛ ليحصل بذلك على النقد⁽¹⁾.

فالتورق إذن عدولٌ عن القرض إلى بيع عينٍ بذاتها للمحتاج بالأجل لبيعها في السوق نقداً ويحصل على ما يحتاج إليه من المال؛ فهو يقوم مقام القرض، ولكن بطريقة تجعله مقبولاً من الناحية الشرعية.

ويذكر الفقهاء التورق مع بيع العينة لوجود الشبه بينهما في تحصيل النقد، مع وجود فروق بينهما. وقد ذكر ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود حالة ما إذا بيعت السلعة لمشتري ثم باعها المشتري لطرف ثالث، فقال:

ابن القيم - تهذيب السنن

«فإن قيل: فما تقولون إذا لم تعد السلعة إليه بل رجعت إلى ثالث، هل تسمون ذلك عينة؟ قيل: هذه مسألة التورق؛ لأن المقصود منها الورق، وقد نص أحمد في رواية أبي داود على أنها من العينة، وأطلق عليها اسمها، وقد اختلف السلف في كراهيتها؛ فكان عمر بن عبد العزيز يكرهها، وكان يقول: التورق أخية الربا، ورخص فيها إياس بن معاوية، وعن أحمد فيها روايتان منصوصتان، وعلل الكراهة في إحداها بأنه بيع مضطر...»⁽²⁾.

(1) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مصطلح (تورق)، 14/147.

(2) تهذيب سنن أبي داود (حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود)، ابن قيم الجوزية، باب في النهي عن العينة، 5/108-109.

وقد روى أبو داود عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضطر⁽¹⁾، ويُستأنس هنا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾⁽²⁾.

الفرق بين بيع العينة والتورق

رغم وجود شيء من الشبه بين العينة والتورق، إلا أن بينهما فروقاً تجعل التورق مختلفاً عن العينة، ومن أهمها:

بيع العينة

- ◆ طرفان: البائع يعود فيشتري السلعة نفسها من المشتري.
- ◆ السلعة ترجع إلى بائعها الأول.
- ◆ ذريعة ظاهرة إلى الربا، وفيها حيلة مقصودة.
- ◆ منعها أكثر الفقهاء، وورد فيها النهي.

التورق

- ◆ ثلاثة أطراف فأكثر: بائع، ومشتري (مستورق)، وطرف ثالث.
- ◆ السلعة تخرج إلى طرف آخر غير البائع.
- ◆ ليس فيه قصد الربا ولا صورته عند المجيزين.
- ◆ أجازته جمهور الفقهاء لعموم أدلة حل البيع.

(1) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في بيع المضطر، رقم (3382)، وأحمد في المسند رقم (937)، وفي إسناده ضعف.

(2) سورة البقرة، الآية 237.

1 من حيث الصورة والأطراف: العينة هي أن يبيع المرء شيئاً من غيره بثن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه بئعه قبل قبض الثمن بثن حال أقل من ذلك القدر⁽¹⁾؛ فهو يبيع فيه تحايل، إذ يكون فيه طرفان: البائع الذي يصير مشترياً للسلعة نفسها بأقل، والمشتري الذي اشتراها بأكثر إلى أجل. أما التورق ففيه ثلاثة أطراف: البائع، والمشتري، وطرف ثالث؛ فيشتري المستورق السلعة من البائع، ثم يبيعها لطرف ثالث غير البائع.

2 من حيث الحكم والدليل: بيع العينة منعه أكثر الفقهاء لأنه ذريعة إلى الربا، وسدّ الذرائع معتبر شرعاً؛ فالبايع استباح أخذ الثمن الأكثر بعد أجل في مقابل الثمن الأقل حالاً. وقد ورد النهي عنه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعت بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»⁽²⁾. أما التورق فيجيزه كثير من الفقهاء لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽³⁾، ولأنه ليس فيه قصد الربا ولا صورته.

3 من حيث النية والقصد: بيع العينة ذريعة إلى الربا، وفيه حيلة مقصودة على الشرع، ولذلك حرم، وقد تكون العينة ثلاثية - وهي ما يسمى «الحيلة المثلثة» - ولا تصح لقيام نية التحايل فيها. أما التورق فليس فيه نية التحايل، بل على العكس؛ فالمصارف الإسلامية إنما فتحت باب التورق لتخليص العملاء الواقعين في الربا والراغبين في التخلص منه، فالنية هي التخلص من الوقوع في الربا.

ويستأنس لذلك بإرشاد النبي ﷺ عامله على خير إلى بيع السلعة للحصول على الدراهم والتخلص من الربا؛ فعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير، فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا والله يا رسول الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعل، بيع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً»⁽⁴⁾؛ فالنبي ﷺ أمر عامله أن يبيع السلعة ليتحصّل على الدراهم، فالقصد هنا هو الحصول على الدراهم، ثم شراء ما يريده بعد الحصول عليها.

(1) نيل الأوطار، الشوكاني، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع العينة.

(2) أخرجه أبو داود، كتاب البيوع، باب في النهي عن العينة، رقم (3462)، وصحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (11).

(3) سورة البقرة، الآية 275.

(4) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (2201-2202)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (1593).

◆ المبحث الثاني: حكم التورق

اختلف العلماء في حكم التورق، فذهب جمهورهم إلى جوازه⁽¹⁾ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾؛ فلفظ «البيع» عام يستغرق جميع أنواع البيوع، والتورق من البيوع المشمولة بالعموم في الحل، فيبقى على أصل الإباحة، ولا دليل على تحريمه من نص صريح في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ولا من عمل الصحابة رضي الله عنهم.

أولاً: المجيزون للتورق ومجتهم

يرى المجيزون أن عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ دليل على مشروعية التورق، ومن أجازته الحنابلة في المعتمد من مذهبهم، مع نقل الكراهة عن الإمام أحمد في رواية، قال ابن مفلح:

ابن مفلح - الفروع

«ونقل أبو داود: يجوز بلا حيلة... ولو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائتين فلا بأس، نص عليه، وهي التورق، وعنه: يكره، وحرّمه شيخنا»⁽²⁾.

ونقل الجواز كذلك المرداوي⁽³⁾ في الإنصاف فقال:

المرداوي - الإنصاف

«فائدة: لو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين فلا بأس، نص عليه، وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وهي مسألة التورق، وعنه: يكره، وعنه: يحرم، اختاره الشيخ تقي الدين⁽⁴⁾. فإن باعه لمن اشترى منه لم يجز، وهي العينة، نص عليه»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، مصطلح (تورق)، 14/148.

(2) الفروع، ابن مفلح، ت. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، 1424هـ، 6/316. و«شيخنا» عند ابن مفلح: شيخ الإسلام ابن تيمية.

(3) علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت 885هـ)، فقيه حنبلي، يُلقب بمنقح المذهب، صاحب «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف».

(4) هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت 728هـ).

(5) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، دار إحياء التراث العربي، 4/337.

ونستخلص أن المجوزين للتورق رأوا جوازه للحاجة، بشرط عدم المواطأة والحيلة. وقد فرق شيخ الإسلام ابن تيمية بين من يقصد بالبيع ملك الثمن قصداً مشروعاً وبين المتحيل، ومثل لذلك بقصة بيع الجمع بالدرهم ثم ابتياع الجنيب بها، فقال:

ابن تيمية - بيان الدليل على بطلان التحليل

«... فإذا كان مقصود الرجل نفع الملك المباح بالبيع وما هو من توابعه، وحصله بالبيع، فقد قصد بالسبب ما شرعه الله سبحانه له، وأتى بالسبب حقيقة، وسواء كان مقصوده يحصل بعقد أو عقود... فإنه إذا باع الجمع بالدرهم فقد أراد بالبيع ملك الثمن، وهذا مشروع مقصود، ثم إذا ابتاع بالدرهم جنيباً فقد أراد بالابتياع ملك سلعة، وهذا مقصود مشروع... فإن ابتاع بالثمن من غير المشتري منه فهذا لا محذور فيه؛ إذ كل واحد من العقدين مقصود مشروع»⁽¹⁾.

وقال الشيخ عبد الله البسام في شرحه لحديث بيع الجمع بالدرهم:

البسام - تيسير العلام

«أما مسألة التورق التي معناها أن يشتري السلعة نسيئةً لغير قصد الانتفاع بها، وإنما ليبيعها بثمنها، فالمشهور عند أصحابنا جوازها. وكان الشيخ عبد الرحمن السعدي يجيزها، ويرى عموم هذا الحديث يتناولها بالحل... لأن المشتري لم يبيعها على البائع عليه، وعموم النصوص تدل على جوازها، وكذلك المعنى؛ لأنه لا فرق بين أن يشتريها ليستعملها في أكل أو شرب أو استعمال، أو يشتريها لينتفع بثمنها، وليس فيها تحيل على الربا بوجه من الوجوه، مع دعاء الحاجة إليها، وما دعت إليه الحاجة وليس فيه محذور شرعي لم يحرمه الشارع على العباد»⁽²⁾.

وذكره البهوتي في كشف القناع فقال: «(ولو احتاج) إنسان (إلى نقد، فاشترى ما يساوي مائة بمائة ونحسين، فلا بأس) بذلك، نص عليه، (وهي) أي هذه المسألة تسمى (مسألة التورق) من الورق وهو

(1) ينظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، كتاب «بيان الدليل على بطلان التحليل»، في الكلام على حديث بيع الجمع بالدرهم.

(2) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، عبد الله بن عبد الرحمن البسام، كتاب البيوع، باب الربا والصرف، شرح حديث «بيع الجمع بالدرهم».

الفضة؛ لأن مشتري السلعة يبيع بها»⁽¹⁾.

ثانياً: المانعون للتورق وحجتهم

يرى المانعون أن التورق حيلة على الربا، وأن مقصود المشتري ليس السلعة وإنما الدراهم.

وقد وجدتُ المانعين من الفقهاء يذكرون التورق مع بيع العينة؛ لأنهم يرون أن علة منع العينة موجودة فيه، إذ يرون فيه تحايلاً على الشرع، وأنه يتضمن معنى بيع المضطر، لكون المشتري يبيع السلعة مضطراً بأقل من ثمنها، كما يرون أن إجازة التورق قد تمنع تبرع المוסر بالقرض الحسن للمعسر، مما يؤدي إلى سد باب من أبواب الخير.

وقفة مع الواقع المصرفي

هذا المعنى غير موجود في التورق المصرفي؛ لأن العمل المصرفي اليوم غير نمط التمويل وطريقته، فهو لا يتم بالقرض الحسن تبرعاً وطلباً للأجر كما كان الحال بين الأفراد قديماً، وإنما يتم التمويل بطرق شرعية القصد منها الربح، والأموال المستخدمة فيه تأتي من المودعين أصحاب الحسابات أو من المساهمين في البنك، وكلُّ يريد الاسترباح من ماله بتشغيله ضمن عمل البنك الإسلامي. وأصبح القرض الحسن في زماننا نادراً، خصوصاً إذا طلب المستقرض مبلغاً كبيراً، فقلماً يجد من يقرضه.

فالتورق كان موجوداً، وتناوله الفقهاء قديماً، واختلفوا فيه بين مجوز ومانع، وقد أصبح اليوم أداة مصرفية فرضت نفسها ضمن الأدوات المصرفية الأخرى، وصارت الحاجة إليه ماسة، وإن كان يحتاج إلى ضبط آليته بصورة أكثر نقاءً والتزاماً بالضوابط الشرعية، وهنا يأتي دور الهندسة المالية الإسلامية في اقتراح آلية صحيحة ومنضبطة لتطبيقه.

رأي ابن تيمية وابن القيم في التورق

كره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله التورق بسبب ما يقع على المشتري من ضرر بسبب حاجته واضطراره لبيع سلعته بأقل من ثمنها، فقد قال ابن تيمية:

(1) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، دار الفكر، بيروت، 1402هـ، 3/186.

ابن تيمية - مجموع الفتاوى

«إذا كان مقصود المشتري الدراهم، وغرضه أن يشتري السلعة إلى أجل ليبيعها ويأخذ ثمنها، فهذه تسمى مسألة التورق؛ لأن غرضه الورق لا السلعة، وقد اختلف العلماء في كراهته؛ فكرهه عمر بن عبد العزيز وطائفة من أهل المدينة من المالكية وغيرهم، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ورخص فيه آخرون، والأقوى كراهته»⁽¹⁾.

وقال أيضاً: «ولو كان مقصود المشتري الدرهم، وابتاع السلعة إلى أجل ليبيعها ويأخذ ثمنها، فهذا يسمى التورق، ففي كراهته عن أحمد روايتان، والكراهة قول عمر بن عبد العزيز ومالك فيما أظن، بخلاف المشتري الذي غرضه التجارة أو غرضه الانتفاع أو القنية، فهذا يجوز شراؤه إلى أجل بالاتفاق»⁽²⁾.

وفي فتوى أخرى رجح ابن تيمية المنع، فقد سئل عمن طلب من إنسان سلعة تساوي خمسة عشر، فقال: إنه لا يعطي إلا بثمانية وعشرين، فهل يجوز للآخذ أن يأخذ مع علمه بالزيادة؟ فأجاب:

ابن تيمية - مجموع الفتاوى

«إن كان المشتري محتاجاً إلى الدراهم فاشترها ليبيعها ويأخذ ثمنها، فهذا يسمى التورق... وإن كان المشتري غرضه أخذ الورق فهذا مكروه في أظهر قولي العلماء، كما قال عمر بن عبد العزيز: التورق أخية الربا، وقال ابن عباس: إذا قومت بنقد ثم بعت بنسيئة فتلك دراهم بدراهم، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد»⁽³⁾.

وهذا ما أكدّه ابن القيم الذي رجح الكراهة لأنه بيع المضطر، ولما يلحق المشتري من الضرر حين يبيع بأقل من الثمن، فقال:

(1) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، 1416هـ، ج 29 (كتاب البيع)، وينظر: 29/302-303، 432.

(2) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج 29 (كتاب البيع).

(3) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج 29 (كتاب البيع، مسائل التورق).

ابن القيم - إعلام الموقعين

«وإن باعها لغيره فهو التورق... وأخفها التورق، وقد كرهه عمر بن عبد العزيز وقال: هو أخية الربا، وعن أحمد فيه روايتان، وأشار في رواية الكراهة إلى أنه مضطر، وهذا من فقهه رضي الله عنه، قال: فإن هذا لا يدخل فيه إلا مضطر. وكان شيخنا رحمه الله يمنع من مسألة التورق، وروجع فيها مراراً وأنا حاضر، فلم يرخص فيها، وقال: المعنى الذي لأجله حرم الربا موجود فيها بعينه، مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها، فالشريعة لا تحرم الضرر الأدنى وتبيح ما هو أعلى منه»⁽¹⁾.

فابن القيم يؤكد أن التورق الذي كرهه ابن تيمية أو منعه إنما كان لأنه بيع المضطر، ولأن الضرر الذي يقع على المشتري كبير ببيع سلعته بأقل من ثمنها. وقد أورد ابن القيم في موضع آخر من «إعلام الموقعين» قولهم: «وقالوا بجواز مسألة التورق، وهي شقيقة مسألة العينة؛ فأَيُّ فرق بين مصير السلعة إلى البائع وبين مصيرها إلى غيره؟...»⁽²⁾.

رأي المؤلف

أرى أنه لو نُظِمَ التورق بطريقة ترفع الضرر عن المشتري، من خلال تنظيم أطراف العملية - وهم أربعة أطراف، كما نصت على ذلك فتاوى بعض الهيئات التي أجازت التورق بين أربعة أطراف - لكان ذلك أرفق بالمستورق وأقل ضرراً عليه فيما لو باع سلعته بأقل. فالتورق المصرفي المنظم يتيح للمستورق بيع سلعته بثمن قريب من ثمن شرائها نقداً، بخلاف التورق العفوي الذي قد يضطر فيه البائع إلى بيع سلعته بخسارة كبيرة.

◆ المبحث الثالث: التورق المنظم وقرارات المجامع والمعايير

التورق المنظم يختلف عن التورق الفردي أو العفوي؛ فهو منظم، أي مرتبةً جميع إجراءاته وخطواته وحتى أطرافه، وهو معاملة بنكية مستحدثة، لكنها في جوهرها وأساسها تقوم على التورق الفقهية. ولكي تصلح هذه

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، ت. مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، 1423هـ، 5/86.

(2) إعلام الموقعين، ابن القيم، ط. دار الجيل، بيروت، 3/170.

المسألة أن تكون منتجاً بنكياً كان لا بد أن تُنظَّم مراحلها وترتّب؛ لأن العمل في البنوك يقوم على هذا الأساس، ولا يمكن أن توجد في بنك عملية تتم بطريقة عفوية، إذ تخضع البنوك لأنظمة رقابية وأجهزة تدقيق داخلي وخارجي، القصد منها المحافظة على استقرار العمل وعلى أموال المساهمين والمودعين والمتعاملين.

ولو ترك التورق يُطبَّق بطريقته البسيطة والعفوية دون ترتيب لنشبت الخلافات بين البنوك وعملائها، ولما صلح التورق من الأساس؛ لذلك نُظِّم من خلال مجموعة من العقود والوعود المترابطة، بل هو هيكلية متكاملة من الخطوات والإجراءات يفرضها القانون من ناحية، ويستلزمها العمل المصرفي من ناحية ثانية، تتفق إرادة الطرفين - المصرف والعميل - على إبرامها بطريقة مدروسة، في مراحل متعاقبة لا تسبق مرحلة ما قبلها، ولا تتأخر عما بعدها، إلى أن تصل العملية إلى غايتها، وهي حصول العميل على النقد.

أ مواقف المجمع الفقهية والمعايير الشرعية

تعددت القرارات والمعايير الصادرة في التورق خلال العقود الثلاثة الماضية، وهذه أبرزها مرتبةً بحسب تاريخ صدورها:

جواز التورق الفقهي المجمع الفقهي الإسلامي رابطة العالم الإسلامي - الدورة الخامسة عشرة يجوز التورق الفقهي (الفردية)، بشرط ألا يبيع المشتري السلعة بئس أقل على بائعها الأول، لا مباشرة ولا بالواسطة.	✓ 1998 رجب 1419 هـ
منع التورق المنظم المجمع الفقهي الإسلامي رابطة العالم الإسلامي - الدورة السابعة عشرة لا يجوز التورق المصرفي المنظم الذي يتولّى فيه البنك ترتيب بيع السلعة نيابةً عن العميل.	× 2003 شوال 1424 هـ
إجازة بضوابط هيئة المحاسبة والمراجعة (أبوفي) المعيار الشرعي رقم (30): التورق يجوز التورق بضوابط تضمن حقيقة التملك والقبض وتعيين السلعة، مع منع العينة، وآلا يوكل العميل المؤسسة أو وكيلها في بيع السلعة، وأن يلجأ إليه عند الحاجة.	⚖ 2006 شوال 1427 هـ

2009

جمادى الأولى 1430 هـ

منع المنظم والعكسي

مجمع الفقه الإسلامي الدولي

القرار 179 (5/19) - الدورة التاسعة عشرة، الشارقة

يجوز التورق الفقهي بشروط البيع، ولا يجوز التورق المنظم والعكسي.

● التورق الفقهي: جائز باتفاق المجامع بشروط البيع.

● التورق المنظم: منعه المجامع الفقهية، وأجازته المعيار الشرعي بضوابطه، وعليه عمل المصارف.

المصادر: قرارات المجمعين ونص المعيار الشرعي رقم (30)⁽¹⁾.

أ نص قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي

قرار رقم 179 (5/19) بشأن التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)

الدورة التاسعة عشرة - إمارة الشارقة - 26-30 أبريل 2009م

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من 1 إلى 5 جمادى الأولى 1430 هـ، الموافق 26-30 نيسان (إبريل) 2009م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع التورق... وبعد الاطلاع على قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بهذا الخصوص، قرر ما يلي:

أولاً: أنواع التورق وأحكامها:

1. التورق في اصطلاح الفقهاء: هو شراء شخص (المستورق) سلعة بثمن مؤجل من أجل أن يبيعها نقداً بثمن أقل غالباً إلى غير من اشترت منه، بقصد الحصول على النقد. وهذا التورق جائز شرعاً، شرط أن يكون مستوفياً لشروط البيع المقررة شرعاً.
2. التورق المنظم في الاصطلاح المعاصر: هو شراء المستورق سلعة من الأسواق المحلية أو الدولية أو ما شابهها بثمن مؤجل، يتولى البائع (الممول) ترتيب بيعها، إما بنفسه أو بتوكيل غيره أو بتواطؤ المستورق مع البائع على ذلك، وذلك بثمن حال أقل غالباً.

(1) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، الدورة الخامسة عشرة (1419 هـ) والدورة السابعة عشرة (1424 هـ)؛ والمعايير الشرعية، أيوفي، المعيار رقم (30)؛ وقرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار 179 (5/19).

3. التورق العكسي: هو صورة التورق المنظم نفسها مع كون المستورق هو المؤسسة والممول هو العميل. ثانياً: لا يجوز التورق (المنظم والعكسي)؛ وذلك لأن فيهما تواطؤاً بين الممول والمستورق، صراحةً أو ضمناً أو عرفاً، تحايلاً لتحقيق النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة، وهو ربا. ويوصي بما يلي: (أ) التأكيد على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام صيغ الاستثمار والتمويل المشروعة في جميع أعمالها، وتجنب الصيغ المحرمة والمشبوهة... (ب) تشجيع القرض الحسن لتجنب المحتاجين اللجوء للتورق، وإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية صناديق للقرض الحسن. والله أعلم.

وقد جاء هذا القرار صادماً لكثير من البنوك الإسلامية التي أجازت هيئاتها الشرعية التعامل بالتورق المنظم، واعترض عليه بعض العلماء بأنه لم يأخذ بوجهة نظرهم في الموضوع. وفي الحقيقة فإن كثيراً من البنوك الإسلامية ما زالت إلى اليوم تطبق التورق المصرفي معتمدةً على فتاوى هيئاتها الشرعية، وعلى المعيار الشرعي الذي أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد أحسن المعيار حين لم يقسم التورق إلى منظم وفردى، وإنما وضع له ضوابط تحكم تنفيذه.

ولا أدري من أين جاءت تسمية «التورق المنظم» سوى أننا سمعنا بها من خلال الندوات والمؤتمرات التي ناقشت التورق؛ فذكر بعض الأساتذة في أوراقهم ما سموه التورق الفردي والتورق المنظم، وكان بعضهم يقول: التورق الفقهي والتورق المصرفي، بقصد التفريق بين تورق عفوي فردي يتم في الأسواق العادية - كمن يشتري سيارة ثم يبيعها في سوق السيارات للحصول على الثمن - فهذا اعتبروه جائزاً، وبين التورق المصرفي المنظم الذي اعتبروه محل شك واختلاف.

وأرى أن كلمة «منظم» يمكن الاستغناء عنها بكلمة «مصرفي» أو «بنكي» أو «مؤسسي»؛ لأن جميع المعاملات الفقهية - بما فيها المضاربة والمراجحة والإجارة والمشاركة - دخلت العمل المصرفي بطريقة أدخلت عليها متطلبات العمل البنكي المؤسسي المنضبط بالمستندات والإجراءات والعقود واللوائح والسياسات، التي تفرضها طبيعة العمل البنكي من جهة، والجهات الرقابية الرسمية من جهة ثانية، ثم شركات التدقيق المستقلة التي تؤكد من مدى التزام البنك بالقوانين المحلية وبأنظمة البنك المركزي وبسياساته الإجرائية.

الجواب عن أبرز الشبهات

مُنع التورق المنظم لعدة شبهات، أبرزها: أن فيه تواطؤاً يُفسد العقد، وأنه ليس فيه قبض للسلعة. ويمكن الجواب عن ذلك بما يلي:

1. هل يعيب التورق المنظم التواطؤ بين الطرفين؟

التواطؤ كلمة يرى البعض أنه يفهم منها التحايل على الشرع، لكنها في أصلها كلمة مسالمة معناها الاتفاق، ومنه قول النبي ﷺ: «أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر»⁽¹⁾، أي اتفقت. ولا حرج أن يتواطأ طرفان على إبرام عقد مباح كعقد البيع، والتورق بيع، وقصد الطرفين الوصول إلى النقد بطريقة شرعية مستحدثة. أما التواطؤ الممنوع فهو ما يكون القصد منه إخفاء حقيقة معاملة ممنوعة وإظهارها بوجه آخر مباح، كما هو الحال في العينة.

2. مسألة القبض في التورق

القبض مسألة بُحِثَ كثيراً، وتحدث العلماء عن القبض الحكمي وأجازوه؛ فالقبض حيازة الشيء بما يقتضيه العرف، والعرف في هذا الزمان تطور كثيراً، فصار القبض يتم بالمستندات ووثائق التملك وشهادات الملكية، فما دامت تحدد البضاعة بالتعيين والتمكين فلها حكم القبض، ويترتب على ذلك كل أثر يجعل المالك يتصرف فيما قبضه تصرف المالك في ملكه. ففي التورق تُحدد البضاعة كماً ونوعاً، ثم يشتريها طالب التورق بقبول لإيجاب صحيح من البنك، فيتم عقد البيع صحيحاً، وللعامل أن يطلب تسلم بضاعته أو أن يتصرف فيها بالبيع لطرف آخر غير البائع الأول.

(1) أخرجه البخاري، كتاب فضل ليلة القدر، باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر، رقم (2015)، ومسلم، كتاب الصيام، رقم (1165).

الفصل الثاني

٢

تجربتي في ابتكار منتج التورق لتمويل الأفراد في مملكة البحرين

1 بيئة الصيرفة الإسلامية في البحرين وفكرة التورق

2 الآلية الأولى: التورق في المعادن الدولية

3 البحث عن سلعة محلية: فكرة التورق في الألماس

4 التوعية والتثقيف بمنتج التورق

◆ بيئة الصيرفة الإسلامية في البحرين وفكرة التورق

تُعدّ مملكة البحرين من أوائل البلاد التي فتحت المجال للبنوك الإسلامية، بل إن البنوك الإسلامية ازدهرت فيها كثيراً وتطوّرت، وابتكرت الكثير من المنتجات الإسلامية التمويلية والاستثمارية، ووجدت المصارف الإسلامية الاستثمارية والتجارية فيها بيئة ميسرة للعمل بالصيرفة الإسلامية. ووفق أحدث البيانات المنشورة لمصرف البحرين المركزي يبلغ عدد المصارف الإسلامية في المملكة خمسة عشر مصرفاً، منها سبعة مصارف للتجزئة وثمانية مصارف للجملة، وقد بلغت موجوداتها 69.5 مليار دولار أمريكي في أغسطس 2026م، أي نحو 28% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وكانت المصارف الإسلامية التجارية (للتجزئة) عام 2015م ستة مصارف، هي:

م	المصرف (بسمه في 2015م)	ملاحظة محدّثة (2026م)
1	بنك البركة الإسلامي - البحرين	ضمن مجموعة البركة المصرفية.
2	مصرف السلام - البحرين	آلت إليه أعمال الأفراد في بنك الإثمار عام 2022م.
3	بنك الإثمار	امتداد للمصرف الشامل؛ انتقلت أعمال الأفراد فيه إلى مصرف السلام، وبقي مركزاً على الشركات.
4	بنك البحرين الإسلامي	أول بنك إسلامي تجاري في البحرين (تأسس عام 1979م).
5	بيت التمويل الكويتي - البحرين	تحوّل البنك الأهلي المتحد - البحرين إلى «بيتك - البحرين» المتوافق مع الشريعة في يوليو 2025م.
6	المصرف الخليجي التجاري	تغيّر اسمه إلى «خليجي» في يونيو 2023م، وهو تابع لمجموعة جي إف إتش.

ويراقب البنك المركزي هذه المؤسسات من خلال الأنظمة الرقابية التي يفرضها، والتي تضمن سلامة التنفيذ والالتزام بالضوابط الشرعية. وقد وقف المصرف المركزي مع البنوك الإسلامية، فأصدر مجموعة من الصكوك

الإسلامية، بدءاً بصكوك السِّلَم في يونيو 2001م⁽¹⁾، وهي من أوائل الصكوك الإسلامية التي يصدرها بنك مركزي لتلبية حاجة البنوك الإسلامية العاملة تحت مظلته إلى إدارة السيولة.

صندوق الوقف

ومن صور هذا الدعم تأسيس «صندوق الوقف» في نوفمبر 2006م برعاية مصرف البحرين المركزي، وبشراكة مع: بنك يونيكورن للاستثمار، وبنك البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي (البحرين)، ومجموعة البركة المصرفية، ومصرف أركايتا، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، والمصرف الشامل، وبيت التمويل الخليجي.

8

مصارف إسلامية
للجملة

7

مصارف إسلامية
للتجزئة

28.1%

حصته من إجمالي
القطاع المصرفي

69.5

مليار دولار
حجم القطاع المصرفي
الإسلامي

مؤشرات الصيرفة الإسلامية في البحرين كما في أغسطس 2026م⁽²⁾

الفكرة والانطلاقة

لم أخض في تصنيف التورق إلى فقهي ومنظم؛ لأن هذا التصنيف إنما ظهر حين بدأت الندوات والأبحاث المعارضة تفرّق بين التورق الذي يطبّق بصفة فردية خارج إطار العمل البنكي - حيث تسود العفوية في التنفيذ كما في عمليات البيع والشراء في الأسواق العادية - وبين التورق المصرفي الذي تُنظّم فيه كل مراحل التنفيذ بمسنداتها المعدّة مسبقاً، بل يُنظّم فيه حتى أطراف العملية، ولكن مع توافر شروط البيع الصحيح: من تملك البنك للسلعة أولاً، ثم تملك العميل المستورق لها بالمراجعة ثانياً، ثم بيعها لطرف ثالث؛ فذلك جائز. ولو ترك التورق يطبّق بطريقته العفوية دون تنسيق وتنظيم لما صلح أن يكون منتجاً بنكياً مقبولاً من الناحية المصرفية والتسويقية، ولما وافقت على تنفيذه حتى السلطات الرقابية.

(1) مصرف البحرين المركزي، صفحة «الأوراق المالية الحكومية»: صكوك السِّلَم صدرت أول مرة في يونيو 2001م، وصكوك الإجارة المحلية طويلة الأجل في سبتمبر 2001م، وصكوك الإجارة قصيرة الأجل في أغسطس 2005م.

(2) مصرف البحرين المركزي: النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2026م؛ وتقرير الاستقرار المالي، مارس 2026م.

ولقد كان لي - والله الحمد - شرف المساهمة في تطبيق التورق في البنوك الإسلامية في مملكة البحرين، وكنت من السباقين في تنفيذ أول آلية للتورق ترى النور في المصارف الإسلامية البحرينية، وتحمّلت في سبيل ذلك الكثير من المشاق؛ لكون المنتج مولوداً جديداً لم يألفه الناس. وكان الرأي السائد عندنا أن التورق ممنوع، وأن البنوك الإسلامية التي دخلت فيه إنما انحازت لمصالحها الربحية دون التقيد بالضوابط الشرعية، حتى إن الفتاوى التي ظهرت تجيز التورق من قبل بعض الهيئات الشرعية في ذلك الوقت اتُّهمت بأنها فتاوى مجاملة للإدارات، وللأسف أن هذا الكلام قيل وتردّد كثيراً، فكان لا بد من تسجيله في هذا الكتاب وتوثيقه.

وعندما اقترحتُ التورق كنت أعمل مراقباً شرعياً في المصرف الشامل بالبحرين⁽¹⁾، وكتبتُ في التورق ورقة عرضتها على أستاذنا وشيخنا فضيلة الشيخ نظام يعقوبي، فدعم الفكرة، وهو في الحقيقة يقف مع كثير من الأفكار والمنتجات المصرفية التي وصلت إليها البنوك الإسلامية. وكان المصرف الشامل من أوائل المصارف الإسلامية التي اهتمت بمنتج التورق، وأذكر أن الرئيس التنفيذي للمصرف آنذاك، الدكتور سعيد المرطان، دعانا إلى إيجاد فكرة لتمويل الأفراد نقداً، فكان لا بد من التفكير في حلٍّ لذلك؛ فلا يُعقل أن تعجز الشريعة الإسلامية عن إيجاد الحلول والبدائل، وهي الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان.

ومنذ ذلك الحين بدأتُ التفكير في تطبيق التورق، وهو في الحقيقة كان موجوداً، وذكره الباحثون في أبحاثهم، بل كان مطبّقاً في بعض الحالات، ولكنه لم يكن منتجاً نمطياً متكاملًا، ولم يكن ضمن العمل اليومي في المصارف الإسلامية كما هو الحال في المراجعة التي كانت أساس التمويل فيها.

ثلاثة شروط وضعها للآلية الجديدة

- 1 الانضباط الشرعي: أن تكون الآلية مضبوطة من الناحية الشرعية أولاً.
- 2 أن يكون المنتج عملياً: أن يكون قابلاً للتطبيق في واقع العمل المصرفي.
- 3 سرعة التنفيذ: ألا تكون فيها تعقيدات أو تأخير، بل تُنفذ جميع مراحلها في أقل وقت ممكن؛ لأن سرعة التنفيذ سبب في نجاح المنتج.

(1) عملتُ مراقباً شرعياً في هذا المصرف منذ عام 1994م، حين كان يُسمّى قبل الاندماجات «مصرف فيصل الإسلامي - البحرين»، ثم نشأ المصرف الشامل عام 2000م من اندماجه مع «الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي»، ثم استحوذ عليه بنك الإثمار عامي 2006-2007م، واكتمل دمج فيه عام 2010م.

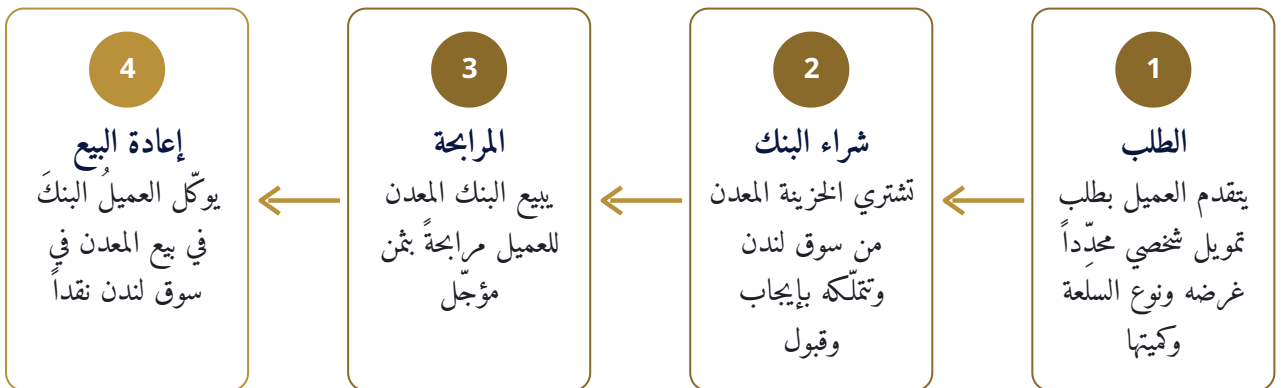
◆ المبحث الأول: الآلية الأولى لتنفيذ التورق (المعادن الدولية)

كان الشغل الشاغل هو إيجاد سلعة صالحة لتنفيذ التورق من خلالها، بشرط أن يجوز بيعها مربحة، وأن يمكن إعادة بيعها بطريقة سلسة وسريعة. وقد توصلت مع أحد العاملين في إدارة الخزينة إلى السلع الدولية التي تُداول في بورصة لندن للمعادن، فوجدت أن بيع المعادن هناك سريع، ومن الممكن الاستفادة منه في تنفيذ التورق.

وضُبطت جميع المتطلبات الشرعية لتنفيذ عملية الشراء، من حيث توافر الإيجاب والقبول بين البنك والبائع عن طريق وسيط (Broker) في بورصة لندن، وبعد تملك البنك للسلعة يبيعها مربحة للعميل طالب التورق، ثم يوكل العميل البنك لبيع نيابةً عنه المعدن نفسه لمشتري آخر، فتكتمل بذلك عملية إعادة البيع وتحصيل النقد وإيداعه في حساب العميل لدى البنك.

وأعددت جميع المستندات المتعلقة بخطوات التورق، بدءاً من تقديم الطلب، ثم تحديد نوع السلعة ونوع المعدن - كالبلاتين أو النحاس أو غيرها - وتحديد الكمية والمواصفات، وطلب شهادة تملك للسلعة تُحرر باسم العميل، إضافة إلى توكيل البنك في إعادة بيع السلع نيابةً عن العميل. ولم تكن مسألة توكيل العميل للبنك ممنوعة في ذلك الوقت، ثم منعها المعيار الشرعي للتورق لاحقاً. وهكذا اكتملت فكرة المنتج، وأصبح التورق منتجاً مصرفياً قابلاً للتطبيق عملياً وبنكياً ومستندياً.

أ خطوات الآلية الأولى



الآلية الأولى (ثلاثة أطراف: البنك - العميل - المشتري في السوق الدولية)

وكنا قد حرصنا في الطلب على تحديد الغرض من التمويل، وهو إما سداد ديون ربوية، وإما حاجة من الحاجات التي لا يمكن تمويلها بالمراجحة. أما التوكيل في الخطوة الرابعة فكان في البداية قبل أن يصدر المعيار الشرعي الذي منع توكيل البنك البائع الأول لينوب عن العميل المستورق في بيع السلعة.

الانتقادات وتطوير الآلية إلى أربعة أطراف

وُجّهت إلى هذه الآلية انتقادات عدة، منها: أنها عينة ثلاثية، وأن توكيل البنك من قبل العميل يجعل العملية صورية، فالعميل وإن كان مشترياً للسلعة إلا أنه لا يقوم بأي دور سوى تسلّم النقد، مما فتح المجال لشبهات واعتراضات كثيرة، فضلاً عن أن السلعة عالمية خارج البحرين، وتسليمها ليس سهلاً، والعميل لا يرى سلعته. لذلك اقترحتُ آلية أخرى يتم فيها التورق بين أطراف أربعة، ويُمنع فيها توكيل العميل للبنك، وإنما يوكل العميل طرفاً غير البنك، حتى يتم التورق نقياً بلا شبهات ولا اعتراضات، وعلى ذلك جاء المعيار الشرعي رقم (30) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنه أجاز في البند (4/7) توكيل المؤسسة إذا كانت الأنظمة لا تسمح للعميل ببيع السلعة إلا بواسطتها.

الآلية المطوّرة (أربعة أطراف)

- ◆ تاجر أول ← البنك ← العميل ← تاجر آخر مستقل.
- ◆ العميل يوكل وكلاً مستقلاً عن البنك.
- ◆ سلعة محلية قابلة للرؤية والتسليم عند الطلب.

الآلية الأولى (ثلاثة أطراف)

- ◆ البنك بائع للعميل، ووكيل عنه في إعادة البيع.
- ◆ السلعة دولية يصعب رؤيتها وتسليمها.
- ◆ اعتراض: الصورية وشبهة العينة الثلاثية.

ورغم وجود فتاوى من أكثر من هيئة شرعية بجواز التعامل في السلع الدولية بالمراجحة أو بالوكالة الاستثمارية، إلا أن الهيئات الشرعية كانت حريصة على الدعوة إلى إيجاد سلع بديلة تقوم مقام السلع الدولية التي لم تسلم من الانتقادات؛ فكان البعض يسأل: هل يمكن تسليم هذه السلع للعميل المستورق بعد بيعها له بالمراجحة، أم أن البيع قاصر على الأوراق والمستندات؟ وكيف لو طلب العميل رؤية سلعته أو تسليمها؟ وكنت أسأل الإخوة المسؤولين في إدارة الخزينة عن ذلك، فكان بعضهم يجيب بأن ذلك ممكن، وأن هناك شهادات تحدّد نوع السلع وكميتها وتدل على ملكية البنك لها، وقد اطلعنا على هذه الشهادات فعلاً، ولكن رغم ذلك لم نعرف أن عميلاً طلب هذه السلع وشُخّنت إليه.

◆ المبحث الثاني: البحث عن سلعة محلية وفكرة التورق في الألماس

عدتُ هنا من جديد وكأني أبحث عن التورق من البداية: ما السلعة المحلية التي تصلح أن تكون سلعة للتورق المصرفي؟ لقد اقترحت بعض البنوك الإسلامية خارج البحرين سلعاً كثيرة، منها مواد البناء، وقطع غيار السيارات، والأسهم، ونظراً لصغر سوق البحرين في التعامل مع هذه السلع كان الأمر صعباً، وحتى الأسهم لم تكن الأسهم المقبولة شرعاً كافية في ذلك الوقت في سوق البحرين للأوراق المالية، قبل أن يتحول إلى «بورصة البحرين».

واستمر التفكير إلى أن توصّلتُ - ولله الحمد - إلى سلعة خفيفة غالية الثمن، يمكن رؤيتها وتسليمها من قبل العميل المستورق إذا طلب ذلك، وهي «الألماس». فوجدتُ فيها ضالتي؛ لغلائها وخفّتها وإمكان تسليمها، وعرضتُ الفكرة على بعض المسؤولين في المصرف الشامل آنذاك، فبدأتُ الفكرة تتبلور وتأخذ طريقها إلى التنفيذ. وبدأ العمل بالبحث عن التجار الذين يملكون الألماس، ثم زيارتهم للتأكد من وجود النوعية والكمية، ودراسة إمكانية شحن البضاعة متى طُلبت، وكيفية بيعها لطرف ثالث دون تأخير، ودراسة المخاطر خصوصاً عند تغيير سعر الشراء عن سعر البيع.

لماذا الألماس؟

- ◆ سلعة حقيقية محلية يمكن معاينتها وتسليمها، بخلاف المعادن الدولية.
- ◆ خفيفة وغالية الثمن، فتغطي مبالغ التمويل بكميات صغيرة سهلة الحفظ والنقل.
- ◆ قابلة للتعيين والفرز في أطرف محدّدة الوزن بالقيراط، فيتميّز ما يملكه البنك عن ملك التاجر.
- ◆ لها سوق نشطة تتيح إعادة البيع لتاجر مستقل دون تأخير.

| الزيارة الأولى: سوق الذهب في دبي (المصرف الشامل - 2000م)

للتأكد من تطبيق التورق في الألماس بضوابطه وشروطه كان لا بد من القيام بزيارات ميدانية والتأكد من قرب من أن العملية تتم بخطواتها وواقعيتها، وأن سلعة الألماس تُباع بيعاً حقيقياً، إضافة إلى التأكد من

وجود كميات الألماس وفرزها عند شراء كمية محددة. وكانت هناك زيارتان؛ الأولى تخص المصرف الشامل، وقتُ بها عندما كنت مراقباً شرعياً فيه، برفقة بعض الإخوة المسؤولين، وكانت في عام 2000م.

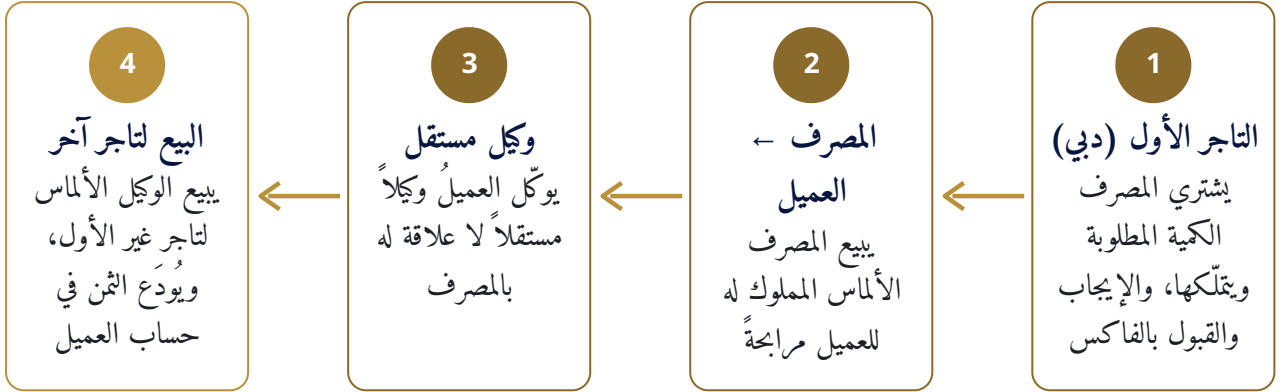
وكان المصرف الشامل أول مصرف إسلامي يطبق تورق الألماس في مملكة البحرين، بل أول مصرف إسلامي يطبق آلية التورق في البحرين، وهو الذي وضع أول آلية للتورق في السلع العالمية (المعادن) لتمويل الأفراد قبل اعتماد تورق الألماس. وتضمنت الزيارة الاطلاع عن قرب على الكميات التي يستطيع التاجر توفيرها يومياً في سوق دبي للذهب، والتأكد من أن خطوات الشراء والبيع حقيقية لا صورية. وأتفق مع التاجر على توفير كميات محددة من الألماس يومياً، وعلى أن يتم تبادل الإيجاب والقبول بين البنك والتاجر عن طريق الفاكس، وأن ما يشتريه المصرف يُفصل عن الكمية التي يملكها البائع، كما اتفق معه على شحن الكميات التي يرغب عميل البنك في تسليها، على أن تكون كلفة ذلك على العميل.



من الزيارة الأولى لتجار الألماس في سوق الذهب بدبي (2000م):

معاينة كميات الألماس وفرزها بالمناخل وتصنيفها في أطرف موزونة، للتأكد من وجود السلعة حقيقةً قبل اعتماد المنتج

آلية تورق الألماس في المصرف الشامل



أربعة أطراف مستقلة، مع حق العميل في تسلّم الألماس وشحنه إليه عند طلبه

وقد لاقت هذه الفكرة استحساناً من كثيرين؛ لكونها تتم في سوق إقليمي قريب، وإن كان التاجر الأول في دبي والتاجر الثاني في البحرين، كما امتازت بإمكانية تسليم العميل كمية الألماس التي اشتراها وشحنها إليه عند طلبه. والعمليّة تتم وفق خطوات حقيقية، مع وجود أطراف أربعة مستقلين بعضهم عن بعض، وأصبح الوكيل مستقلاً لا علاقة له بالمصرف، وهو ما يتوافق مع رأي من يرى أن توكيل العميل يجب أن يكون لطرف مستقل غير البنك.

ومنذ ذلك الحين صار المصرف الشامل ينفذ التورق بين أربعة أطراف مستقلين: البنك، والعميل، والتاجر في سوق دبي، والتاجر الثاني في سوق البحرين، علماً بأن التاجر الثاني لم يكن في الغالب مشترياً للبضاعة، وإنما كان وكلاً يبيعها نيابةً عن العميل، وتتم عملية البيع في سوق دبي. وهكذا مرّ تطبيق التورق في المصرف الشامل بعدة مراحل: بدأ أولاً في السلع العالمية مستعيناً بسوق لندن للمعادن بين أطراف ثلاثة يكون البنك البائع فيها وكلاً عن العميل غالباً، ثم تطوّر إلى سلعة الألماس بين أربعة أطراف، ولم يعد البنك البائع وكلاً عن العميل، بل أصبح العميل يوكل طرفاً مستقلاً عن البنك. ثم ازداد البحث عن تجار محليين يمكنهم توفير الألماس في سوق البحرين؛ فهو أقرب، ويُعدّ سلعة محلية يسهل تسليمها للعميل.

الزيارة الثانية: سوق الذهب في المنامة (بنك البحرين الإسلامي - 2006م)

أما الزيارة الثانية فكانت تخصّ بنك البحرين الإسلامي، وكانت في عام 2006م، بصحبة فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي بصفته عضواً في هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وبعض الإخوة المسؤولين فيه، وذلك عندما عُرض منتج تورق الألماس على البنك، فرحب به وعمل على تطبيقه تحت مسمى «تسهيل».

وقد سعت مع بعض الإخوة إلى إيجاد تجار محليين في سوق البحرين يبيعون الألماس للبنك، وبعد تملكه يبيعه البنك للعميل بالمراجحة، ثم يبيع العميل الألماس لتاجر آخر ويستفيد من ثمنه. وتمت الزيارة للاطلاع عن قرب على كيفية تنفيذ العملية وفق الخطوات الشرعية، والتأكد من كميات الألماس التي سيوفرها التاجر؛ إذ تُعرف الكميات بالقيراط، وتوضع في أكياس وأظرف صغيرة، فاطلعنا على توافر الكميات المطلوبة يومياً، وعلى عزل الكميات التي سيتملكها البنك في مكان خاص وفرزها عن بقية الألماس المملوك للتاجر.

وقد أثار الشيخ نظام يعقوبي مسألة بيع البضاعة لطرف مستقل، وأن البضاعة لا بد أن تُستهلك حتى لا تُدور الكمية نفسها بين التاجر والبنك، إضافة إلى مسألة ثانية تتعلق ببيع البضاعة لطرف رابع غير التاجر الأول. وتم البحث عن تجار في سوق الذهب في المنامة، وبمساعدة البعض تم الوصول إلى تجار محليين يستطيعون توفير الألماس بكميات كبيرة، مع وجود طرف يبيع الألماس للبنك، وطرف يشتريه عند بيعه. ولعل هذه الصور تبين مدى حرص العلماء وأعضاء الهيئات الشرعية على الالتزام بالضوابط الشرعية للمنتجات، والتأكد من تنفيذها واقعياً وعملياً دون أي صورية أو مخالفة تُفسد المنتج وتُخرجه عن شرعيته.

آلية تورق الألماس في بنك البحرين الإسلامي («تسهيل»)

- 1 يشترى البنك كمية الألماس المطلوبة من التاجر الأول ويتملكها، ويتم فرز الكمية التي اشتراها البنك.
- 2 يبيع البنك الكمية المملوكة له للعميل طالب التورق بالمراجحة، ويُصدر صكاً (شهادة) يفيد تملك العميل للبضاعة، وللعميل أن يتسلّمها بنفسه إن رغب في ذلك.
- 3 يوكل العميل طرفاً مستقلاً عن البنك، وهو مؤسسة استشارية تقوم بدور الوكالة نيابة عنه.
- 4 تباع المؤسسة الاستشارية المستقلة - نيابة عن العميل - كمية الألماس لتاجر آخر غير التاجر الأول، علماً بأن التاجر الأول يملك ما نسبته أقل من الثلث في شركة التاجر الآخر.
- 5 بعد البيع للتاجر الأخير يُحوّل الثمن إلى حساب العميل لدى البنك.

ما نستخلصه من الزيارة

حرص الهيئة الشرعية - ممثلةً في فضيلة الشيخ نظام يعقوبي، بوصفه أحد العلماء المختصين في العمل المصرفي الإسلامي - على التأكد من سلامة منتج تورق الألباس، وأن العملية تتم بإجراءات فعلية وواقعية، وأن بضاعة الألباس متوافرة، وتجري عليها عمليات البيع الحقيقي بكل أركانه وشروطه؛ وبعد التأكد من ذلك كله أقر فضيلته هذا المنتج لبنك البحرين الإسلامي، الذي أصبح ثاني بنك يعتمد آلية التورق في الألباس في مملكة البحرين.



من الزيارة الميدانية لتجار الألباس في سوق الذهب بالمنامة برفقة فضيلة الشيخ الدكتور نظام يعقوبي (2006م):
معاينة الأظرف المفروزة والتحقق من أوزانها بالقيراط قبل اعتماد المنتج

واستمر البنك في البحث عن آليات وسلع أخرى، بتشجيع من هيئة الرقابة الشرعية فيه، لإيجاد أفضل الآليات لتنفيذ التورق بأنقى الطرق وأبعدها عن الشبهات والملاحظات، وضبطه أكثر كلما كان ذلك ممكناً.

◆ المبحث الثالث: التوعية والتثقيف بمنتج التورق

كان التثقيف بالتورق مهمة أخرى احتاجت إلى جهد كبير؛ فالمنتج كان جديداً، وكثير من الناس ما كانوا يقبلوه دون تثقيف وبيان للآراء الفقهية الواردة فيه، بل كان كثير منهم يعتقد أن التورق لا يجوز، فكان لا بد من البيان والتوضيح، والرد على المعارضين من الإخوة طلبة العلم الذين كانوا يرون تحريمه. ولم تكن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة متوافرة، ولو كانت لوّفت علينا كثيراً من الجهد، فاعتمدنا على ما كان متاحاً:

الأوراق العلمية

ورقة تحدد مفهوم التورق
وآراء المؤيدين والمعارضين
وأدلتهم

المحاضرات

في نادي أم الحصم وجامعة
البحرين والمدارس

الصحافة

مقالات وحوارات وردود
في الصحف اليومية، ومنها
صحيفة الأيام

المجالس

زيارات أسبوعية لعرض
الفكرة وبيان الآراء الفقهية
والإجراءات

فاستمرت عملية التثقيف من خلال زيارة المجالس الأسبوعية التي تشتهر بها مملكة البحرين، وكنت أعرض فيها فكرة التورق، وأبين الآراء الفقهية المجيزة والممانعة، وأثقف الناس بالإجراءات التي يمر بها التورق ليكون مقبولاً من الناحيتين الشرعية والعملية. وأعدت محاضرة في نادي أم الحصم للرد على المعارضين لمنتج التورق، كما ألقى محاضرة في جامعة البحرين عن التمويلات في البنوك الإسلامية، ذكرت فيها الفروق بين المصارف الإسلامية والتقليدية، ثم عرّفت بالمنتجات الإسلامية كالمرابحة والإجارة والمضاربة، ثم بالتورق منتجاً تمويلياً جديداً تعتمد البنوك الإسلامية في المملكة.

ومن خلال الصحف اليومية حاولت الرد على بعض الإخوة المعارضين للتورق؛ فللصحافة دور رئيس في مجتمعنا، فمن خلالها ننقل الرأي والرأي الآخر بحرية وموضوعية، وهي وسيلة ضرورية لتنمية الوعي والثقافة، ولذلك نشرت موضوع التورق في إحدى الصحف اليومية، وهي صحيفة «الأيام» البحرينية.

وكتبت ورقة تحدد مفهوم التورق، وذكرت فيها آراء المؤيدين وأدلتهم، وآراء المعارضين وأدلتهم، وكان ذلك قبل أن يُبحث التورق في الندوات العلمية، ثم صار من أكثر الموضوعات التي بحثتها الندوات واللقاءات؛

فُبحث في جامعة الشارقة، ثم في مؤتمرات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وندوات البركة للاقتصاد الإسلامي، وأدلى كلُّ من العلماء وطلبة العلم بدلوه في المسألة، مما زاد المنتج تصحيحاً ومصادقية، من خلال إزالة الشبهات التي كانت تُثار، وتصحيح النقائص التي وقعت خلال التطبيق، وكان ذلك أمراً طبيعياً بسبب حداثة المنتج.

الفصل الثالث

٣

تنفيذ التورق في مملكة البحرين

1 المصارف الإسلامية التي نفذت التورق وتجارها

2 ضوابط مهمة لتنفيذ التورق

3 مستقبل التورق في مملكة البحرين

4 البدائل المنافسة وتوحيد الآليات

◆ المبحث الأول: المصارف الإسلامية التي نفذت التورق

كما مرّ سابقاً، فإن مملكة البحرين من أوائل من أرسى دعائم التورق المؤسسي، نظراً للأجواء المنفتحة فيها التي تدعم كل فكرة جديدة، إضافة إلى القوانين والأنظمة المصرفية التي يفرضها مصرف البحرين المركزي وتعمل البنوك الإسلامية تحت مظلتها. وقد بدأ تطبيق التورق قبل أن يصدر المعيار الشرعي رقم (30) عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في نوفمبر 2006م، أي أن المعيار صدر بعد تنفيذ التورق بنحو ستة أعوام. ولا شك أن صدور هذا المعيار أعطى التورق قوة، وضيّق مساحة الخلاف فيه؛ إذ كان قبل ذلك محل خلاف كبير بين المختصين في مجال المصارف الإسلامية، وبعض طلبة العلم وخطباء المساجد في المملكة ممن كان يعارضه ويرى عدم جوازه، وكما نتصدى لهذه الآراء، ونشر رأي المجيزين والفتاوى التي أجازته، إلى أن أصبح التورق من أهم المنتجات المصرفية الإسلامية في المملكة.

وكان أول بنك يطبق التورق للأفراد هو المصرف الشامل (الذي اندمج لاحقاً في بنك الإثمار)، ثم بنك البحرين الإسلامي، ثم المصرف الخليجي التجاري، ثم مصرف السلام، إضافة إلى بيت التمويل الكويتي - البحرين وبنك الأسرة. أما بنك البركة الإسلامي - البحرين فلم ينفذ التورق في تلك المرحلة - بحسب ما عاينته - نظراً لرأي الشيخ صالح كامل رحمه الله المعروف بمعارضته للتورق. ويبقى المصرف الشامل أول المصارف الإسلامية التي قدّمت التورق وفتحت المجال لتطوره وتطور آلياته.

الثاني عام 2006 بنك البحرين الإسلامي «تسهيل» الألماس عبر تجار محليين، ثم مواد البناء ومحسنات التربة	الأول عام 2000 المصرف الشامل (بنك الإثمار لاحقاً) التمويل الشخصي المعادن الدولية في سوق لندن، ثم الألماس بأربعة أطراف مستقلة
الرابع بعد عام 2009 بيت التمويل الكويتي (بيتك - البحرين) «تمويلي» زيت النخيل عبر بورصة ماليزيا للسلع	الثالث بعد عام 2006 المصرف الخليجي التجاري (خليجي) التمويل الشخصي مراجعة سلع يملكها المصرف، ثم بيعها لطرف آخر
السادس عام 2011 مصرف السلام التمويل الشخصي مراجعة سلع (غير الذهب والفضة والعملات) عبر وكيل مستقل	الخامس عام 2010 بنك الأسرة تمويل الأسر والمشاريع الصغيرة الألماس

التواريخ والآليات بحسب شهادة المؤلف وفتاوى الهيئات الشرعية والإفصاحات المنشورة للمصارف

١ تجربة بنك الإثمار (المصرف الشامل سابقاً)

بنك الإثمار بنك إسلامي هو امتداد لمصرف فيصل الإسلامي - البحرين، الذي تحول عام 2000 م - باندماجه مع الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي - إلى المصرف الشامل، ثم آل المصرف الشامل إلى بنك الإثمار، وفي أبريل 2010 م أنهى بنك الإثمار عملية إعادة التنظيم الشاملة لشركاته التابعة والمملوكة له بالكامل، ليبرز بنكاً إسلامياً رائداً في مجال الأعمال المصرفية للأفراد. وقد أطلق البنك على التورق مسمى

«التمويل الشخصي»، وهو أول بنك في مملكة البحرين يقدم منتج التورق؛ إذ بدأ تنفيذه عام 2000م حين كان يسمى المصرف الشامل.

وبحسب أقرب إحصائية أمكن الحصول عليها من سجلات البنك، فإن عدد معاملات التورق للأفراد في الفترة من مارس 2007م إلى 18 يوليو 2016م بلغ 65,218 معاملة. أما أول عملية تورق نفذها البنك فكانت - كما أشرت - عام 2000م، وقد طلبت بعض الملفات من أرشيف البنك، وإن شاء الله أذكر تفاصيلها في طبعة قادمة من هذا الكتاب.

دلالة الأرقام

تكشف هذه الإحصائية حجم التورق خلال فترة تقارب عشر سنوات فقط، وهو عدد كبير من المعاملات في هذه المدة، وليس أدل من ذلك على نجاح الفكرة وقبول الناس لها. ولا شك أن عمليات التورق قد زادت بعد ذلك زيادة كبيرة، غير أنني لم أتطرق إلى إحصائية تحدد عدد عمليات التورق حتى عام 2026م.

ما عليه العمل اليوم

في عام 2022م استحوذ مصرف السلام على أعمال الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الإثمار ضمن صفقة مع شركة الإثمار القابضة، وانتقل عملاء الأفراد - ومنهم عملاء التمويل الشخصي - إلى مصرف السلام، وبقي بنك الإثمار مركزاً على الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

تجربة بنك البحرين الإسلامي

تأسس بنك البحرين الإسلامي عام 1979م بوصفه أول بنك إسلامي تجاري في مملكة البحرين، وقد طُبّق منتج التورق تحت مسمى «تسهيل»، وكان لي إسهام في تقديم هذا المنتج له بالآلية نفسها التي اعتمدها

(1) إفصاحات مصرف السلام وشركة الإثمار القابضة لبورصة البحرين (2022م)؛ وخبر «Al Salam Bank buys Ithmaar assets» Retail Banker International، 16 نوفمبر 2022م.

المصرف الشامل، وهي آلية التورق في سلعة الألماس. وبدأ البنك طرح تورق الأفراد عام 2006م، وهو يستخدم حالياً عدة سلع لتطبيقه، منها الألماس ومواد البناء ومحسنات التربة، مستعيناً بشركات وسيطة توفر هذه السلع، وكلها داخل البحرين.

وقد نفذ البنك منذ عام 2006م حتى عام 2016م نحو 34,430 معاملة، وبلغت المبالغ التي صرفها في تمويل التورق 542,473,794 ديناراً بحرينياً، أي بمتوسط يقارب 15,756 ديناراً للمعاملة الواحدة.

2,384

عملية تورق
بنك الأسرة (منذ 2010)

542.5

مليون دينار بحريني
تمويلات «تسهيل»

34,430

معاملة تورق
بنك البحرين الإسلامي
(2006-2016)

65,218

معاملة تورق للأفراد
بنك الإثمار (2007-
2016)

عدد معاملات التورق المنفذة بحسب المصرف

65,218

بنك الإثمار
مارس 2007 - يوليو 2016

34,430

بنك البحرين الإسلامي
2006 - 2016

2,384

بنك الأسرة
أفراد ومشاريع متناهية الصغر

المصدر: سجلات المصارف كما حصل عليها المؤلف. الفترات الزمنية مختلفة، فالمقارنة تقريبية.

١ تجربة المصرف الخليجي التجاري («خليجي»)

تأسس المصرف الخليجي التجاري في مملكة البحرين في نوفمبر 2004م مصرفاً إسلامياً للتجزئة مرخصاً من مصرف البحرين المركزي، وهو تابع لمجموعة جي إف إتش المالية، وقد غير اسمه التجاري في يونيو 2023م إلى «خليجي»⁽¹⁾. وكان المصرف الخليجي ثالث المصارف الإسلامية التجارية التي طبقت التورق لتمويل الأفراد في البحرين بعد المصرف الشامل وبنك البحرين الإسلامي، من خلال منتج التمويل الشخصي القائم على شراء المصرف السلعة وتملكها، ثم بيعها للعميل مرابحةً، ثم بيعها لطرف آخر غير البائع الأول. وسأورد إحصاءات تجربته وتفاصيل فتوى هيئته الشرعية في طبعة قادمة بإذن الله.

(1) البيانات المالية والإفصاحات المنشورة للمصرف على موقع بورصة البحرين؛ وخبر إطلاق الهوية الجديدة «خليجي»، صحيفة غلف ديلي نيوز، 2023م.

١ تجربة بيت التمويل الكويتي - البحرين («بيتك»)

تأسس بيت التمويل الكويتي - البحرين عام 2002م، وهو من أوائل المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، إلا أنه لم يقدم منتج التورق لتمويل الأفراد في البداية، نظراً لرأي هيئته الشرعية التي لم تكن ترى جوازه آنذاك. ثم قدم التورق لاحقاً تحت مسمى «تمويلي» للتمويل الشخصي، وتقوم آليته على مراجعة سلعة زيت النخيل عبر بورصة ماليزيا؛ ولما كانت منصة «سوق السلع» في بورصة ماليزيا (Bursa Suq Al-Sila) قد أطلقت عام 2009م، فإن هذا المنتج جاء بعد ذلك التاريخ. وتسير الآلية على النحو الآتي:

- 1 يوقع العميل رغبةً ووعداً بشراء سلع من البنك، فيقوم البنك بناءً على وعده بشراء السلع وتملكها عبر وسيط السلع الدولية من بورصة ماليزيا.
- 2 بعد إتمام الشراء وإصدار شهادة الملكية باسم البنك، يوقع العميل عقد مراجعة لشراء السلع بأقساط شهرية.
- 3 يطلب البنك من الوسيط تحويل ملكية السلع إلى العميل، وتصدر له شهادة ملكية.
- 4 يتصل العميل شخصياً بوسيط السلع، فيخوله بيعها نيابة عنه في بورصة ماليزيا، أو يتسلّمها بنفسه.
- 5 تشرف على البورصة هيئة رقابة شرعية مستقلة تضمن صحة المعاملات وتداول السلع المعتمدة.

فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي - البحرين

عن التورق بالسلع الدولية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد وآله وصحبه أجمعين:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية على هيكله وعقد منتج التورق بالسلع الدولية (زيت النخيل بماليزيا) المقدم من بيت التمويل الكويتي - البحرين («بيتك»)، وعلى شروطه وأحكامه، والمستخدم لتوفير السيولة لعملاء «بيتك» من الأفراد والشركات، والمبني على وعد مستقل من العميل بشراء سلعة من «بيتك»، وعليه يشتري «بيتك» السلعة ويتملكها عن طريق الوسيط (شركة المثني للوساطة المالية)، ثم يبيع «بيتك» السلعة على العميل بإبرام عقد بيع مراجعة السلع، بأقساط معلومة القدر والأجل، مع بيان تكلفة السلعة والمصاريف ونسبة الربح وإثباتها في العقد، ويشعر الوسيط بذلك، ثم يقوم العميل بالتصرف بالسلعة حسب رغبته واختياره: إما باستلامها وبيعها في السوق على غير من اشترت منه، وإما بتوجيه الوسيط ببيعها نيابة عنه، فإن وجه العميل

بيّع السلعة يقوم الوسيط ببيعها على غير من اشترى منه، وبعد ذلك يقوم الوسيط بإشعار العميل ببيعها، وتوجيه «بيتك» بخصم المبلغ من حساب الوسيط وإيداعه في حساب العميل.

علماً أن الهيئة الشرعية اطمأنت على صحة تنفيذ العملية بناءً على الزيارة التي قامت بها الهيئة الشرعية لبيتك ماليزيا إلى بورصة زيت النخيل في ماليزيا، وتبين لها وجود هيئة شرعية مستقلة على هذه البورصة. وعليه ترى الهيئة جواز العمل بهذه الهيكلية.

تحديث

في يوليو 2025م أعلن تحويل البنك الأهلي المتحد - البحرين إلى «بيت التمويل الكويتي - البحرين»، بعد استحواذ مجموعة بيتك على مجموعة البنك الأهلي المتحد، في خطوة تمثل انتقالاً من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المتوافق مع أحكام الشريعة⁽¹⁾، وهو ما يوسع قاعدة عملاء التمويل الشخصي الإسلامي في المملكة.

١ تجربة بنك الأسرة

بنك الأسرة من البنوك الإسلامية التي استخدمت التورق في الألباس، وهو مؤسسة مالية اجتماعية تقوم على التمويل المتناهي الصغر (Microfinance)، دُشن في يناير 2010م⁽²⁾، ويمول الأسر المنتجة إعانة لها على تنفيذ مشاريعها. وكان البنك يقدم المضاربة منتجاً لتمويل هذه الأسر، ثم انتقل إلى التورق، وكانت أول عملية نُفذت عام 2010م، وقد بلغت عمليات التورق للأفراد 1,726 عملية، بينما بلغت عمليات تمويل المؤسسات المتناهية الصغر 658 عملية تورق.

(1) «11 GCC Business News»، KFH rebrands Ahli United Bank to Kuwait Finance House – Bahrain، يوليو

2025م.

(2) «NextBillion»، Bahrain's Family Bank: Pioneering Islamic Microfinance، وأخبار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين عن إنجازات بنك الأسرة.

أ تجربة مصرف السلام

تأسس مصرف السلام - البحرين عام 2006م برأس مال مدفوع قدره 120 مليون دينار بحريني، وبدأ تنفيذ التورق لتمويل الأفراد عام 2011م تحت مسمى «التمويل الشخصي»، بعد صدور فتوى هيئة الرقابة الشرعية الآتية. ثم توسعت قاعدة عملائه بعد استحوذته على أعمال الأفراد في بنك الإثمار عام 2022م.

فتوى هيئة الرقابة الشرعية لمصرف السلام

بتاريخ 23/10/2011م - هيكلية توفير السيولة للمتعاملين مع البنك

اطلعت الهيئة على موضوع هيكلية توفير السيولة للمتعاملين مع البنك المقدم من قبل البنك، حيث يعتزم البنك التعامل بصيغة بيع السلعة مراجعة لتقديم السيولة للمتعاملين معه على النحو الآتي:

1. يتقدم العميل بطلب الحصول على التمويل، ويطلب منه تقديم المستندات المطلوبة والأوراق الثبوتية، ثم التوقيع على الوعد بالشراء ووثائق أخرى.
2. يتم توقيع عقد الوكالة بالشراء بين البنك وشركة إيتقان (وكيل) مسبقاً، وكلما تقدم متعامل بطلب تمويل، يتصل البنك بوكيله لاتخاذ الترتيبات اللازمة لشراء السلع من موردها نيابةً عن البنك بقيمة المبلغ المطلوب.
3. تشتري شركة إيتقان - بناءً على طلب البنك - السلعة المطلوبة من تجار السلع نيابةً عن البنك.
4. عند تنفيذ الوكالة بالشراء تُخطر الشركة البنك بأنها اشترت السلعة نيابةً عنه من المورد بمسند «إشعار بالشراء»، وتقيّد ثمن الشراء في حساب المورد.
5. بعد تملك البنك بواسطة وكيله، يُبلغ البنك العميل بضرورة حضوره لتنفيذ عقد مراجعة السلعة، ويسلمه إشعار التسلم بعد البيع له.
6. يُشعر البنك وكيله ببيع السلعة إلى العميل بمسند «إشعار بالبيع».
7. بناءً على عقد الوكالة ببيع السلعة بين العميل وشركة إيتقان، يتصل العميل بعد تملك السلعة بوكيل البيع لبيعها نيابةً عنه ضمن إطار زمني محدد (مثلاً خلال يوم واحد)، وتعطي اتفاقية وكالة البيع الوكيل الحق في بيع السلعة إن لم يتصل العميل به ضمن الإطار الزمني المحدد.
8. يبيع وكيل العميل السلعة المملوكة للعميل إلى طرف آخر غير الطرف الذي اشترى منه، بناءً على فتوى الهيئة الشرعية بذلك.

9. بناءً على صفقة البيع، يُبلغ وكيل البيع البنك بالخصم من حساب مشتري السلعة وتقييد ثمن البيع في حساب العميل.

القرار: بعد اطلاع الهيئة على منتج مربحة السلع وخطوات تنفيذه، قررت أنه لا مانع من التعامل به وفق الخطوات المذكورة، بالضوابط التالية: (1) مراعاة جميع الخطوات السابقة بما فيها بيع المربحة من حيث تملك السلعة وقبضها قبل بيعها. (2) أن تكون السلع غير الذهب والفضة والعملات. (3) أن تقوم إدارة التدقيق الشرعي بالبنك بالتدقيق على هذه المعاملات للتأكد من شرعيتها، وتقديم تقرير خاص عنها كل ثلاثة أشهر إلى الهيئة.

◆ المبحث الثاني: ضوابط مهمة لتنفيذ التورق

أصبح التورق من أهم المنتجات التمويلية للمصارف الإسلامية، ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك، والأرقام خير دليل؛ فقد تجاوزت معاملاته في بنك الإثمار وحده خمسة وستين ألف معاملة خلال أقل من عشر سنوات، وفي بنك البحرين الإسلامي أربعة وثلاثين ألف معاملة بأكثر من نصف مليار دينار. ولكن لا بد أن أقول كلمة هنا: إننا رغم سعيينا لتنظيم التورق وتحويله إلى أداة مصرفية، فقد وصل إلى حدٍ تجاوز فيه ما كنا نريده؛ فقد تجاوز المراجعة التي كانت متسيّدة على عرش الأدوات التمويلية المصرفية الإسلامية، وصار التمويل المفضل لدى العملاء، ولم تعد المراجعة الأداة المسيطرة كما كانت، وهي التي غلبت المضاربة في بداية العمل المصرفي؛ فجاء التورق ليفعل في المراجعة ما فعلته المراجعة في المضاربة!

فصارت المنتجات المصرفية يزاحم بعضها بعضاً، وهذا ما نخشاه: أن نصل إلى اعتماد منتج وحيد، كما هو الحال في البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في كل عملياتها التمويلية والاستثمارية. فلا بد أن نلتفت إلى هويتنا المصرفية التي تدعو إلى التنوع في الاستفادة من جميع المنتجات المتاحة، بل والمنتجات التي قد تظهر مع ظهور الحاجة في المستقبل، وهذا مما لا نشك فيه؛ لكون شريعتنا خالدة صالحة لكل ما يستجد في كل زمان ومكان. ومن هنا يجب أن نضع للتورق نطاقاً لا يتجاوزه، وأن نرسم له خارطة طريق لا يحيد عنها، بحيث تأخذ المنتجات الأخرى دورها في التمويل والاستثمار.

خمسة ضوابط مقترحة لضبط مسار التورق

- 1 **الحصر:** أن يُحصر التورق في الطلبات التي لا تغطيها المراجحات أو أي منتج آخر.
- 2 **الأفراد قبل الشركات:** أن يكون التورق لتمويل طلبات الأفراد الاستهلاكية أكثر منه لتمويل الشركات، فتحاً لل مجال أمام المشاركة والمضاربة في تمويل مشاريع الشركات، ليكون للمصارف الإسلامية دور في تنمية المجتمعات والإسهام في البناء الاقتصادي والاجتماعي.
- 3 **العمليات الصغيرة:** أن يكون للعمليات الصغيرة حتى يمكن ضبطه، لا للعمليات الكبيرة التي تصل مبالغها إلى مئات الملايين، وإن كان لا بد من ذلك فعلى نطاق ضيق وبما تقرره الهيئة الشرعية.
- 4 **البدائل لتورق الخزينة:** البحث عن حلول أخرى للتورق الدولي المطبق في سوق المعادن، كما في إدارات الخزينة التي تضطر إلى استخدامه لتشغيل الأموال الكبيرة في استثمارات قصيرة الأجل.
- 5 **الرقابة الشرعية على الحجم:** أن تراقب الهيئات الشرعية عدد عمليات التورق المطبقة لمعرفة حركته، فتقرر ما تراه مناسباً للتقليل منه أو إعادته إلى حدوده، حتى لا تطغى عمليات التورق على عمليات المراجعة.

وهذا ينسجم مع ما قرره المعيار الشرعي رقم (30) من أن التورق ليس صيغة استثمار أو تمويل أصلية، وإنما أُجيز للحاجة بضوابطه⁽¹⁾. وهذه الضوابط قد يتفق معي فيها البعض وقد يعارضني آخرون، وهذا رأيي في مستقبل التورق، وللآخرين آراؤهم، وقد أكون مخطئاً وهم على صواب، أو يكون العكس؛ ولكن يبقى أننا حاولنا إيجاد البدائل الشرعية في المصارف الإسلامية، واجتهدنا بحسب ما ظهر لنا، رغم ما واجهناه من انتقادات واعتراضات، ونحن الذين يطالبنا الكثيرون بالبحث عن البدائل والحلول التي تضمن استمرار عمل المصارف الإسلامية وتفوقها على البنوك التقليدية، رغم سهولة عمل الأخيرة وخلوها من القيود والضوابط الشرعية.

(1) ينظر: المعايير الشرعية، أيوفي، المعيار الشرعي رقم (30): التورق، الضوابط الشرعية للتورق.

◆ المبحث الثالث: مستقبل التورق وبدائل المنافسة

سيبقى التورق مطبقاً في المصارف الإسلامية على اعتبار أنه الأداة التي يمكن من خلالها تمويل العمل بالسيولة، وأعني بالعمل هنا من لا يملك أصلاً أو عقاراً، ولا يملك سوى دخله الشهري؛ بخلاف العمل الذي لديه أصول وعقارات، فهذا له طريقة شرعية مقررة، وهي شراء العقار منه ثم إعادة تأجيرها إليه، ثم تملكه إياه بعد نهاية عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

ومستقبل التورق يكون بتطويره وابتكار أفكار جديدة تحميه من التجاوزات وتسهل تنفيذه، وبتوسيع الاستفادة منه في مجالات مصرفية ما زالت تبحث عن حلول وبدائل؛ ومن ذلك بطاقات الائتمان، فهناك اجتهادات ومحاولات للاستفادة من التورق في إيجاد آلية مقبولة شرعاً لها، إذ ما زالت تحتاج إلى ما هو أفضل رغم وجود آليات مطبقة، كبطاقات الأجرة، وبطاقات المراجعة، والأجرة على الضمان. وهذه الآليات ليست محل اتفاق بين الهيئات الشرعية؛ فبعضها يقبل بطاقات الأجرة والرسوم على خدمات البطاقة وبعضها لا يقبلها، ومنها من يقبل بطاقات المراجعة ومنها من لا يقبلها، وهناك من طبق التورق على بطاقات الائتمان، ولكن ذلك لم يكن موجوداً لدى البنوك الإسلامية في مملكة البحرين عند كتابة هذه السطور.

■ التورق في الأسهم والصكوك الحكومية

وثمة أمر آخر يتعلق بتنفيذ التورق المصرفي بطريقة أنقى وأكثر واقعية، وذلك من خلال الأسهم المقبولة شرعاً، أو الصكوك الحكومية الصادرة عن حكومة مملكة البحرين التي يصدرها مصرف البحرين المركزي وتداول في بورصة البحرين. وقد كان لي دور في اقتراح آلية لتنفيذ التورق في الأسهم والصكوك الحكومية بصفتي مستشاراً شرعياً لبورصة البحرين، وأرى أن مستقبل التورق في المملكة سيتطور من خلال تنفيذه في الأسهم والصكوك، لأسباب منها:



توحيد الآليات في البنوك الإسلامية في مملكة البحرين

اتضح أن البنوك الإسلامية اقترحت آليات كثيرة لتنفيذ التورق، وأعني بذلك اختلاف السلع؛ فالآلية محدّدة وفق ضوابطها الشرعية كما مرّ في فتاوى الهيئات الشرعية، إلا أن التورق يختلف باختلاف السلعة. ولذا أرى أن مستقبل التورق في مملكة البحرين يكون بإيجاد آلية موحّدة لجميع البنوك الإسلامية التي تطبّقه؛ فوجود آلية موحّدة من شأنه توحيد العمل المصرفي لدى البنوك، وقطع الخلاف في إقرار آلية ومنع أخرى. قد تكون مقبولة لدى البعض، مما يفتح باب الاختلاف في الفتوى وتضارب الآراء في المسألة الواحدة. ولعل مصرف البحرين المركزي يكون له دور في تشجيع إيجاد آلية موحّدة تلتزم بها البنوك الإسلامية في المملكة.

◆ الخلاصة

أرجو أن يكون هذا الكتاب وثيقةً لمراحل تنفيذ التورق المصرفي في مملكة البحرين، وما تضمنه من تحديد للآليات التي طبقتها البنوك الإسلامية فيها، والتطور الذي طرأ على التورق منذ بداية تنفيذه إلى اليوم، ثم مستقبله وما يجب أن يكون عليه مع مضي الأيام.

أبرز النتائج

- ◆ بدأ التورق المصرفي لتمويل الأفراد في البحرين عام 2000م في المصرف الشامل، قبل صدور المعيار الشرعي بنحو ست سنوات.
- ◆ تطوّرت الآلية من ثلاثة أطراف بالمعادن الدولية إلى أربعة أطراف مستقلين بسلعة محلية (الألماس)، ثم إلى سلع محلية متعددة.
- ◆ أسهمت الزيارات الميدانية للهيئات الشرعية في ضمان حقيقة السلعة وفرزها وقابليتها للتسليم.
- ◆ صدر المعيار الشرعي رقم (30) عام 2006م فضيق مساحة الخلاف، بينما منع مجمع الفقه الإسلامي الدولي التورق المنظم عام 2009م، وبقي العمل في المصارف على فتاوى هيئاتها وضوابط المعيار.
- ◆ طغى التورق على المراجعة، مما يستدعي ضوابط تحصره في موضع الحاجة، وتعيد التوازن بين صيغ التمويل.
- ◆ مستقبل التورق في الأسهم والصكوك الحكومية المتداولة في بورصة البحرين، وفي آلية موحدة يراها المصرف المركزي.

ويجب أن نقول كلمة حق لكل من ساهم وساعد في ظهور التورق وتطوره منتجاً مصرفياً متكاملًا؛ فلهم كل التقدير، بدءاً من علمائنا الأجلاء الذين كانوا لنا بمثابة المشجعين والهادين حين نضلّ الطريق، فيأخذون بأيدينا ثانيةً إلى الطريق الصحيح، والشكر موصول لجميع المسؤولين والعاملين في المصرف الشامل وبنك الإثمار وبنك البحرين الإسلامي وبنك السلام - البحرين والمصرف الخليجي التجاري وبقية البنوك الإسلامية التي

طبقت التورق وساهمت من قريب أو بعيد في تنفيذه حتى ظهر في صورته الحالية. ونلتمس المَعذرة عن أي تقصير أو خطأ غير مقصود، أو كلمة قيلت في حق أي إنسان طوال هذه المرحلة الزمنية التي مرّت على تطبيق التورق في مملكة البحرين.

ولا يفوتني أن أشكر حتى المعارضين للتورق، الذين فتحوا أعيننا على أخطاء استطعنا أن نتداركها فيما بعد، فرحم الله امرأً أهدي إليّ عيوبي⁽¹⁾، و«المؤمن مرآة أخيه»⁽²⁾.

وأرجو أن يعذرني الإخوة المسؤولون في المصارف الإسلامية في مملكة البحرين الذين عملت معهم، ولهم مني كل تقدير، فهم الذين ساهموا معي في إيجاد هذا المنتج، ولولا جهودهم لما ظهر واستمر طوال هذه السنوات، ولم أذكر أسماءهم في هذا الكتاب لعدم الحاجة إلى ذلك. والشكر موصول كذلك للشركات الوسيطة التي كانت طرفاً في تنفيذ عمليات التورق مع البنوك الإسلامية في المملكة، ولم أذكر أسماءها كذلك حتى لا يكون ذلك نوعاً من الدعاية لها.

ولعل هذا الكتاب يكون مرجعاً للباحثين، وفيه فائدة للمبتدئين، ليعرفوا كيف تُصاغ المنتجات الجديدة، وما تمر به من مراحل بناء وتشديد، تبدأ بضبط المتطلبات الشرعية للمنتج، ثم ضبط الجوانب العملية المصرفية الخاصة به، ثم ضبط الجوانب القانونية وإعداد المستندات اللازمة له، حتى يصل في النهاية إلى الطريق الصحيح، فيصبح المنتج جاهزاً قابلاً للتطبيق.

والله من وراء القصد

الشيخ الدكتور أسامة بحر

(1) من الأثر المشهور عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في النصيحة والحيطة، رقم (4918)، وحسنه الألباني.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم وكتب السنة

1. القرآن الكريم.
2. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ت. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
3. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
4. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
5. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت. أحمد شاكر وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
6. مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت. شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.
7. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
8. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (حاشية ابن القيم)، ابن قيم الجوزية، مطبوع مع عون المعبود.
9. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث، مصر.
10. تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، عبد الله بن عبد الرحمن البسام.

ثانياً: كتب الفقه والفتاوى

11. الفروع، شمس الدين ابن مفلح، ت. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1424هـ.
12. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين المرادوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
13. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، بيروت، 1402هـ.
14. مجموع الفتاوى، تقي الدين ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416هـ.
15. الفتاوى الكبرى، تقي الدين ابن تيمية (ومنه: بيان الدليل على بطلان التحليل)، دار الكتب العلمية، بيروت.
16. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، ت. مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، 1423هـ؛ وط. دار الجليل، بيروت.
17. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، مصطلح (تورق).

ثالثاً: كتب اللغة

18. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، مادة (ورق).
19. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة (ورق).

رابعاً: القرارات والمعايير الشرعية

20. قرارات الجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة: قرار الدورة الخامسة عشرة (1419هـ/1998م) بشأن بيع التورق، وقرار الدورة السابعة عشرة (1424هـ/2003م) بشأن التورق كما تجزئه بعض المصارف.
21. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 179 (5/19) بشأن التورق: حقيقته، أنواعه، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، 26-30 أبريل 2009م.
22. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، المنامة، المعيار الشرعي رقم (30): التورق، المعتمد في 18-23 نوفمبر 2006م.
23. فتوى هيئة الرقابة الشرعية لمصرف السلام - البحرين بشأن هيكلية توفير السيولة، بتاريخ 23/10/2011م.
24. فتوى الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي - البحرين بشأن التورق بالسلع الدولية (زيت النخيل).

خامساً: التقارير والمصادر المؤسسية

25. مصرف البحرين المركزي، تقرير الاستقرار المالي، مارس 2026م (cbb.gov.bh).
26. مصرف البحرين المركزي، صفحة «الأوراق المالية الحكومية» (cbb.gov.bh).
27. إفصاحات مصرف السلام وشركة الإثمار القابضة لبورصة البحرين بشأن الاستحواذ على أعمال الأفراد في بنك الإثمار، 2022م.
28. البيانات المالية والإفصاحات المنشورة للمصرف الخليجي التجاري («خليجي») لدى بورصة البحرين.
29. Retail Banker International, "Al Salam Bank buys Ithmaar assets", 16 Nov 2022.
30. GCC Business News, "KFH rebrands Ahli United Bank to Kuwait Finance House – Bahrain", 11 Jul 2025.
31. Arab News, "Bahrain's Islamic finance industry projected to surpass \$100bn in 3 to 5 years", 12 Jun 2025.
32. MEED, "Merger approved as FIIB, IICG see profits rise" (Shamil Bank of Bahrain, 2000).
33. NextBillion, "Bahrain's Family Bank: Pioneering Islamic Microfinance".

34. سجلات بنك الإثمار وبنك البحرين الإسلامي وبنك الأسرة الخاصة بإحصاءات التورق، كما حصل عليها المؤلف.

عن هذا الكتاب

كيف وُلد التورق المصرفي في مملكة البحرين؟ ومن أين جاءت فكرة تورق الألباس؟ وكيف تحول منتج كان يُتهم بالتواطؤ والصورية إلى أداة تمويلية نتعامل بها المصارف الإسلامية في المملكة يومياً؟

يروى هذا الكتاب - بشهادة أحد مؤسسي التجربة منذ عام 2000م - رحلة التورق من ورقة فقهية إلى منتج مصرفي متكامل: من المعادن الدولية في سوق لندن، إلى الألباس في سوق دبي والمنامة، مروراً بفتاوى الهيئات الشرعية وقرارات المجامع الفقهية والمعيّار الشرعي، وانتهاءً بضوابط مقترحة ورؤية لمستقبل التورق في الأسهم والصكوك.

الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار وخبير في البنوك الإسلامية - مملكة البحرين



osamabahar.com